تقديم

أوضحت التجارب الأخيرة، وعلى الأخص خلال الأزمات المالية، أهمية اكتشاف مكامن الخطر في وقت مبكر واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب. ويركز عمل صندوق النقد الدولي في هذا المجال على زيادة توافر البيانات الأساسية. ويقوم الصندوق بمجموعة متنوعة من الأنشطة لهذا الغرض، بما في ذلك جهود إدارة الإحصاءات في إعداد أدلة تصف المنهجيات التي ينبغي استخدامها في إعداد الإحصاءات الاقتصادية والمالية. وفي هذا الخصوص، يسرني أن أقدم الطبعة الثانية من *دليل إحصاءات مالية الحكومة*. ويأتي هذا *الدليل* ليأخذ مكانه إلى جانب الأدلة الأخرى التي أعدتها إدارة الإحصاءات، بما في ذلك *دليل ميزان المدفوعات ودليل الإحصاءات النقدية والمالية ودليل الحسابات القومية ربع السنوية*. وقد تم إعداد هذا الدليل على نسق *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ ، مثلما حدث مع الأدلة الأخرى.

ويمثل هذا *الدليل* خطوة كبيرة إلى الأمام فيما يتصل بمعايير إعداد وعرض إحصاءات المالية العامة، ومن ثم فهو جزء من الجهد العالمي المبذول لتحسين المحاسبة الحكومية وشفافية عمليات الحكومة. وتعتبر إحصاءات مالية الحكومة عنصرا أساسيا في تحليل المالية العامة، كما أن لها دورا بالغ الأهمية في وضع البرامج المالية السليمة ومراقبة تنفيذها، وفي الرقابة على السياسات الاقتصادية. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص، إلى أن *الدليل* يقدم المحاسبة على أساس الاستحقاق، والميزانيات العمومية، كما يقدم تغطية كاملة للأنشطة الاقتصادية والمالية الحكومية. ورغم أن عدد البلدان القادرة حاليا على استيفاء المعايير المعلنة في هذا الدليل لا يزال ضئيلا، فهو يشهد زيادة مطردة آمل أن تستمر في المستقبل. وإنني أوصي القائمين بإعداد الإحصاءات ومستخدميها بالرجوع إلى هذا الدليل المهم في سياق عملهم، وأحث البلدان الأعضاء على تطبيق المبادئ التوجيهية الواردة في الدليل كأساس لإعداد إحصاءات مالية الحكومة وإبلاغ الصندوق بهذه المعلومات.

وقد أعدت هذا *الدليل* إدارة الإحصاءات بالتشاور الوثيق مع خبراء في الإحصاءات المالية الحكومية في البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية. وأود أن أشكر جميع الخبراء الذين شاركوا في إعداده على مساعداتهم القيِّمة وعلى ما أبدوه من روح التعاون والمشاركة.

هورست كولر
المدير العام لصندوق النقد الدولي